الباروميتر العربي
ARAB BAROMETER

الباروميتر العربي - الدورة التاسعة

تقرير تونس

فبراير 2026

الملخص التنفيذي

بعد ستة أعوام من انتخاب الرئيس قيس سعيّد، استقر الرأي العام في تونس نسبيًا. رغم خروج سلسلة من المظاهرات أثناء فترة إجراء الاستطلاع، يحمل التونسيون في العموم آراءً مشابهة لتلك المسجلة في استطلاع الباروميتر العربي الذي أجري قبل عامين. في المجمل، يبدو أن التونسيين الأكبر سنًا أكثر رضًا عن الأوضاع الحالية وأكثر دعمًا لمؤسسات الدولة من نظرائهم الشباب.

رغم استمرار الوضع الاقتصادي في كونه التحدي الأهم الذي يواجه البلد في نظر التونسيين، يقيّم أناس أكثر الاقتصاد بشكل إيجابي أكثر من أي وقت مضى من استطلاعات الباروميتر العربي التي أجريت في البلاد منذ 2011. هذا التقييم الإيجابي للأوضاع الاقتصادية الحالية مدعوم بآراء إيجابية مماثلة إزاء مستقبل الاقتصاد. يبدو أن هذه التقييمات الاقتصادية الإيجابية مدفوعة أساسًا من قبل الفئات الأكبر سنًا والأقل تعليمًا، بينما يظل الشباب التونسي أكثر تشاؤمًا بالمقارنة. رغم ذلك، تستمر معاناة المواطنين التونسيين اقتصاديًا في حياتهم اليومية. يطال انعدام الأمن الغذائي، في شكل عدم القدرة على توفير الغذاء بشكل فعلي أو متصور، غالبية الناس. بينما يوجد اتفاق جزئي حول أهم القضايا الاقتصادية في تونس، التوافق أقل بخصوص ما يلزم فعله لتحسين الأوضاع.

ازدادت الثقة الشعبية في مؤسسات الدولة الرئيسية مقارنة بالسنوات الأخيرة. يعبر تونسيون أكثر عن ثقة أكبر في الحكومة والبرلمان مقارنة بالماضي؛ وهي ظاهرة لوحظت في دول عديدة خلال الاستطلاعات الأخيرة للباروميتر العربي. على ذلك، تبدو هذه الثقة أكثر انتشارًا في صفوف الأجيال الأكبر سنًا، بينما يبقى الشباب أكثر تشككًا في مؤسسات الدولة بالمقارنة. على النقيض، لا ينخرط المجتمع المدني في هذه الموجة من تحسن الصورة العامة. يقول تونسيون أقل اليوم إنهم يثقون في منظمات المجتمع المدني مقارنة بـ2023. الشباب، رغم ذلك، أكثر ميلًا من الكبار للتعبير عن الثقة في منظمات المجتمع المدني، مما يعاكس النمط الجيلي الملحوظ في حالة مؤسسات الدولة.

تتعزز الآراء الإيجابية نحو الحكومة في تقييمات الأداء الحكومي على أصعدة اقتصادية أساسية. التونسيون أكثر رضًا عن جهود حكومتهم في خلق فرص العمل، تقليص الفجوة الاقتصادية، ومواجهة التضخم اليوم مما كانوا عليه في 2023. يُلاحظ، مع ذلك، أن الشباب والمواطنين الأعلى تعليمًا يبدون أقل اقتناعًا بأداء الحكومة الاقتصادي من نظرائهم الأكبر سنًا والأقل تعليمًا. في الوقت ذاته، تظل تقييمات الخدمات العامة - بما فيها التعليم، الصحة، خدمات جمع القمامة، وما شابهها - ثابتة في السنوات الأخيرة. يصنف التونسيون هذه الخدمات، خصوصًا التعليم والصحة، كأولوية في الإنفاق العام للحكومة، مع التنمية الاقتصادية. عبر عديد القضايا، تكشف نتائج الاستطلاع عن انقسام جيلي واضح، يعبر فيه التونسيون الأكبر سنًا عن ثقة أكبر في مؤسسات الدولة والأوضاع الحالية، بينما يعرب الشباب عن عدم رضا متزايد.

على ضوء ذلك، تعبر أعداد مفزعة من الشباب التونسيين عن رغبتهم في مغادرة البلاد. تبدو دول غرب أوروبا، خاصةً فرنسا، إيطاليا، وألمانيا، كالوجهات المفضلة للتونسيين الراغبين في الهجرة. أجزاء معتبرة من هؤلاء الراغبين في الهجرة مستعدون لفعل ذلك بدون المستندات اللازمة. يجب أن يكون هذا الاستعداد، خصوصًا في أوساط الشباب والأكثر تعليمًا، صفارة إنذار للدولة، بالنظر لاحتمال نزيف العقول.

بينما تشير غالبية المهاجرين المحتملين إلى أسباب اقتصادية كدافعهم الرئيسي للرغبة في الهجرة، من المحتمل أن تقلص الفضاء العام يساهم في الدفع بهذه الرغبات. يتزايد انعزال الشباب التونسي بالأخص عن السياسة والحياة العامة. تعرب أقليات صغيرة من التونسيين عن اهتمامها بالسياسة أو مشاركتها في مؤسسات المجتمع المدني، بينما يشكك جزء معتبر في دور المجتمع المدني كليًا.

لم تتغير آراء التونسيين فيما يتعلق بقضايا النوع الاجتماعي خلال العامين الماضيين. هناك دعم واسع لمشاركة المرأة في الحياة السياسية، خصوصًا داخل أروقة الحكومة والبرلمان. ثمة دعم مماثل لمشاركة النساء في سوق العمل، مع أن النساء التونسيات يواجهن عددًا من العراقيل قبل التوظيف ويواجهن التحرش في مكان العمل إذا توظفن. رغم ذلك، تختلف الآراء إزاء الأدوار الجندرية في المنزل بشكل كبير.

بالنسبة للبيئة، يشعر التونسيون بالقلق إزاء القضايا المرتبطة بالمياه بشكل أساسي، كما يرون تأثيراتها بوضوح على حياتهم. كما يعتبرون تغير المناخ والكوارث الطبيعية مصادر قلق. كرد فعل، يدعم التونسيون الإجراءات الكبرى ولكنهم أقل دعمًا لدعم الإجراءات الشخصية لمكافحة تغير المناخ وحماية البيئة.

يواصل الشعب التونسي دعمه للديمقراطية رغم أنه يعرّفها بشكل موسع. هذا الدعم مرتبط بقناعة مفادها أن السمة الرئيسية للديمقراطية هي القدرة على حل مشاكل البلاد بدل التعريفات الإجرائية. يوضح الاستطلاع أن التونسيون يرون الديمقراطية كنظام يوفر الحقوق والحاجات الأساسية للناس، وليس مجرد إجراءات لاختيار القادة.

تتأثر الآراء تجاه الفاعلين الدوليين كثيرًا بالمواقف من الحرب على غزة. دعم الدول والقادة الذين يُعتقد أنهم دعموا الفلسطينيين أكبر بوضوح من دعم أولئك الذين لم يدعموا فلسطين. تناقصت شعبية الولايات المتحدة منذ 2023 بينما تحظى إيران ومرشدها الأعلى بدعم واسع. اقليميًا، تركيا وقطر، وقائديهما، أكثر شعبيةً من نظرائهم في السعودية والإمارات.

هذه بعض النتائج الأساسية لاستطلاع الرأي الممثل لمستوى الدولة الذي جرى تنفيذه وجهًا لوجه في تونس. شمل الاستطلاع 1023 مواطنة ومواطن تم اختيارهم بشكل عشوائي عبر مختلف ولايات تونس، ونُفذ في الفترة من 30 اكتوبر إلى 30 نوفمبر 2025 باستخدام طريقة العينة متعددة المراحل المجمعة. هامش خطأ النتائج الواردة هنا هو ثلاث نقاط مئوية. يُعد هذا الاستطلاع جزءًا من الدورة التاسعة للباروميتر العربي.

الاقتصاد

ما يزال الشعب التونسي قلقًا إزاء الاقتصاد. تشير الأكثرية في تونس (44 بالمئة) إلى الوضع الاقتصادي باعتباره أكبر التحديات التي تواجه بلادهم اليوم. هذا المستوى مشابه لما تم رصده قبل عامين عندما قال النصف تقريبًا (49 بالمئة) الأمر ذاته. من الجدير بالذكر أن هذا الرأي ينتشر في أوساط النساء (50 بالمئة) والبالغين من العمر 30 عامًا أو أكبر (45 بالمئة) أكثر من الرجال (37 بالمئة) والشباب (33 بالمئة).

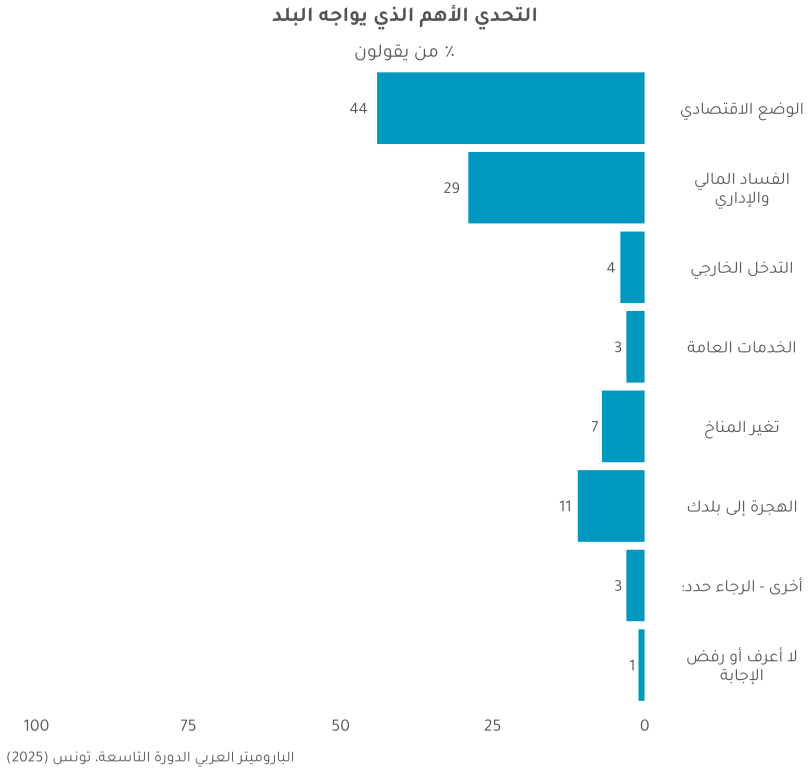

تقييمات الوضع الاقتصادي الحالي هي أكثر إيجابية مما كان عليه الحال خلال العقد الماضي رغم ذلك. اليوم، يقول ثلاثة من كل عشرة تونسيين (31 بالمئة) إن الوضع الاقتصادي جيد جدًا أو جيد. تضاعفت النسبة ثلاث مرات تقريبًا خلال العامين الماضيين بعد أن أعرب 11 بالمئة فقط عن تقييم إيجابي للاقتصاد في 2023. في الواقع، مستوى هذا العام هو أعلى مستوى سجله الباروميتر العربي منذ بدء استطلاع الآراء في تونس في 2011. مع ذلك، يظل رأي ثلثي المواطنين أن الاقتصاد سيئ (33 بالمئة) أو سيئ جدًا (35 بالمئة). يحرك الآراء الإيجابية إلى حد كبير الفئات الأقل تعليمًا (34 بالمئة مقابل 22 بالمئة من الحاصلين على تعليم جامعي) وميسوري الحال (38 بالمئة مقابل 28 بالمئة من أولئك الذين يعانون لتغطية مصاريفهم).

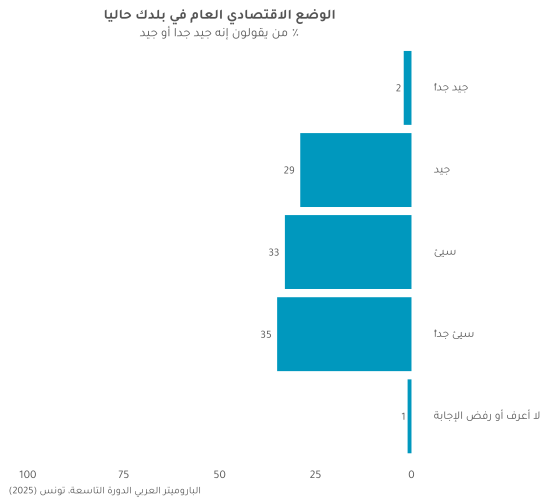

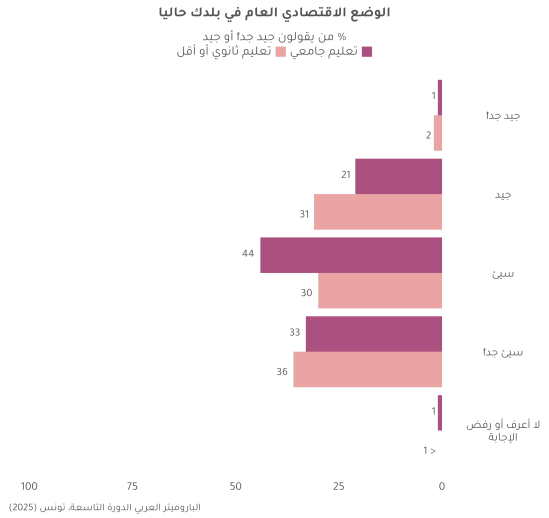

التطلعات الاقتصادية إيجابية بشكل عام، إذ يقول أكثر من النصف (56 بالمئة) إنهم يعتقدون أن الأوضاع الاقتصادية ستصبح أفضل بكثير أو بقليل خلال الأعوام القليلة القادمة. بعد هبوطه بين 2021 و 2023، يعود الأمل في تحسن الأوضاع الاقتصادية للصعود مجددًا. كما في الاستطلاع المُجرى قبل عامين، التونسيون الأكبر سنًا أكثر تفاؤلًا بكثير من الشباب (60 بالمئة مقابل 42 بالمئة). يحمل ربع المواطنين فقط توقعات سلبية تجاه مستقبل اقتصاد بلادهم، قائلين إنه سيكون أسوء بقليل (عشرة بالمئة) أو أسوء بكثير (14 بالمئة) مما هو عليه الآن.

لا يُترجم تحسن النظرة العامة للحالة الاقتصادية اليوم والتفاؤل إزاء المستقبل إلى مستويات أعلى من الأمان الاقتصادي. يقول ستة من كل عشرة (62 بالمئة) تونسيين اليوم إنه أحيانًا أو مرارًا ما نفد طعامهم دون أن يكون لديهم المال الكافي لشراء المزيد. لم يتغير هذا المستوى تقريبًا بالمقارنة مع 2023 عندما قال ثلثي المواطنين الأمر نفسه. مع ذلك، لا تقتصر مشكلة انعدام الأمن الغذائي على الفئات الأفقر في المجتمع. نسبة معتبرة من التونسيين (44 بالمئة) من الذين يقولون إنهم قادرون على تغطية مصاريفهم في العموم يقولون إنهم عانوا من هذا الشكل من انعدام الأمن الغذائي خلال الثلاثين يومًا الماضية. بالطبع، غير القادرين على تغطية مصاريفهم هم الأكثر عرضة لهذه المشكلة، إذ يقول 69 بالمئة منهم إنهم عانوا الأمر ذاته في الفترة نفسها. بالإضافة، يقول ستة من كل عشرة إنهم قلقون من قدرتهم على توفير ما يكفي من الطعام بينما تكشف نسبة مماثلة (62 بالمئة) عن قرارها بتناول أنواع معينة فقط من الطعام نظرًا للمصاعب الاقتصادية. ما يعكس أهمية أكبر هو نسبة من يقولون إنهم اضطروا لتجاوز وجبة يومية رئيسية لافتقارهم للموارد المالية (49 بالمئة).

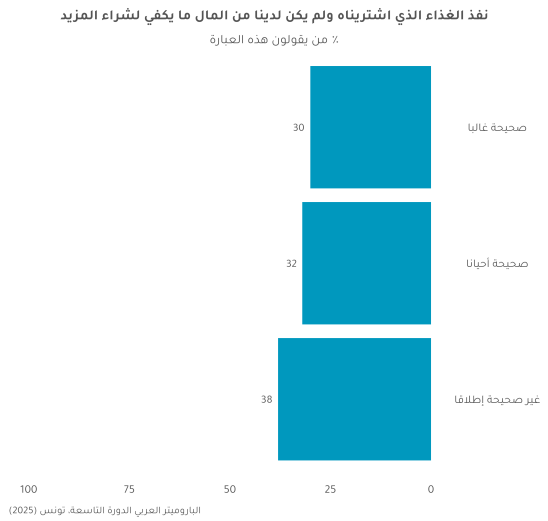

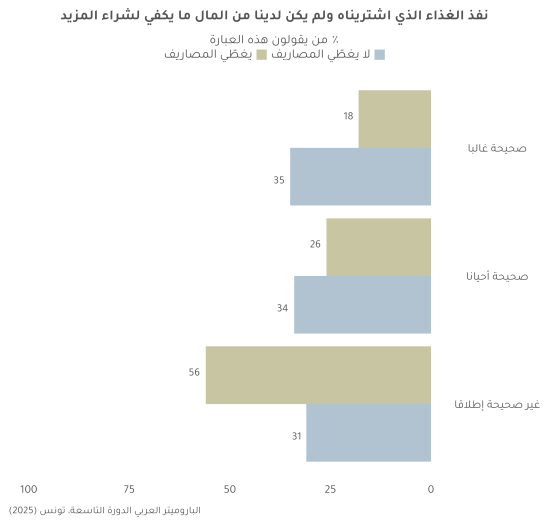

بالنظر لهذا الواقع، لا يُستغرب أن تشير كثرية واضحة من التونسيين (42 بالمئة) إلى التضخم باعتباره أهم القضايا الاقتصادية التي تواجههم. يأتي بعد ذلك نسب قليلة تشير إلى البطالة (17 بالمئة)، الفقر (15 بالمئة)، وضعف الأجور (13 بالمئة).

فيما يتعلق بتحسين الأوضاع الاقتصادية، يحمل التونسيون آراء متباينة. عند السؤال عن أهم إجراء حكومي لتحسين الاقتصاد، لا يتفق أكثر من ربع المواطنين عن أهم الأولويات. بينما يريد البعض أن تركز الحكومة على خلق فرص عمل (24 بالمئة)، يقول الخُمس (21 بالمئة) إن على الحكومة أن تعمل على خفض الأسعار والسيطرة على التضخم. نسب أصغر تشير إلى إصلاح النظام التعليمي (16 بالمئة) ورفع الأجور (12 بالمئة).

المسألة الاقتصادية الأشد خطرًا

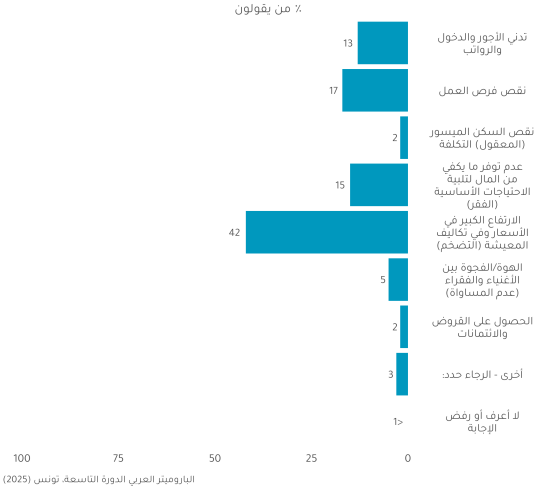

الباروميتر العربي الدورة التاسعة، تونس (2025)

أهم مسألة ينبغي أن تركز عليها الحكومة لتحسين الظروف الاقتصادية

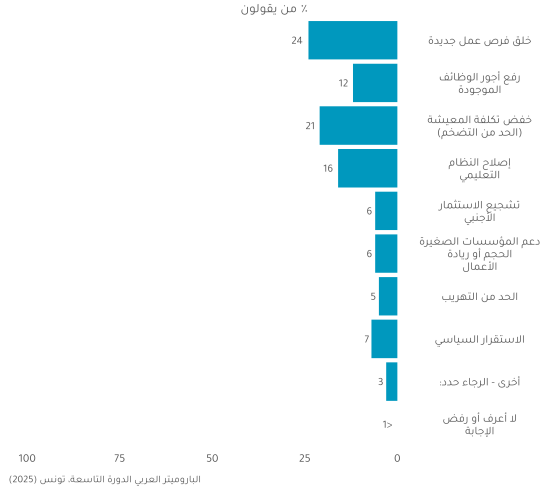

الباروميتر العربي الدورة التاسعة، تونس (2025)

الثقة في مؤسسات الدولة

الثقة في مؤسسات الدولة التونسية اليوم أعلى مما كانت عليه قبل انتخاب الرئيس قيس سعيّد في 2019. أقل من النصف (44 بالمئة) يقولون إن لديهم الكثير أو بعض الثقة في حكومتهم. هذا المستوى أعلى بثمان نقاط مئوية مما كن عليه في 2023 (36 بالمئة). وهو أيضا أعلى مستوى في سنوات ما بعد ثورة 2011. التونسيون الأكبر سنًا أكثر ميلًا للتعبير عن ثقتهم في الحكومة من الشباب بفارق 13 نقطة.

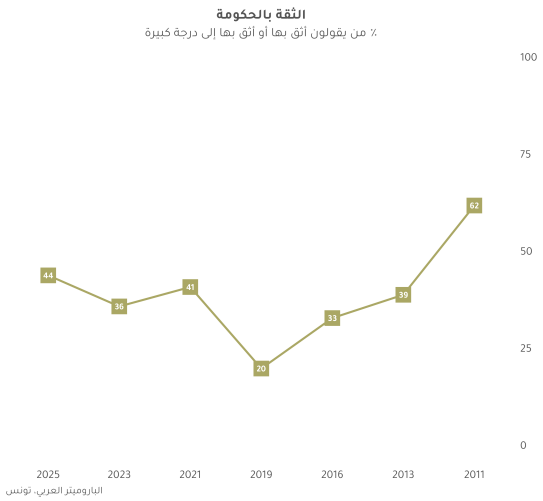

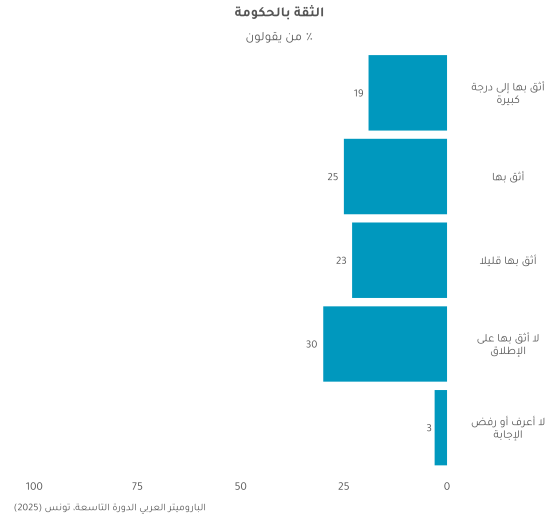

لكن البرلمان يحظى بثقة تونسيين أقل. ثلاثة فقط من كل عشرة يقولون إن لديهم الكثير أو بعض الثقة في المجلس التشريعي. يجدر بالذكر أن البرلمان التونسي لم يحظ أبدًا بدعم شعبي واسع. في الواقع، مستوى الثقة الحالي يعادل أعلى مستوى سجله الباروميتر العربي للبرلمان التونسي. في 2013، قال 31 بالمئة من المواطنين إنهم يثقون في برلمانهم. منذئذ، هبطت معدلات الثقة، ولكنها عادت للصعود في 2021. كما في حالة الثقة في الحكومة، الأكبر سنًا أكثر ثقة في البرلمان من نظرائهم الشباب (32 بالمئة مقابل 21 بالمئة). أيضًا، يميل الحاصلون على تعليم ثانوي فقط أو أقل إلى الثقة في البرلمان أكثر من الحاصلين على تعليم عالٍ (31 بالمئة مقابل 23 بالمئة).

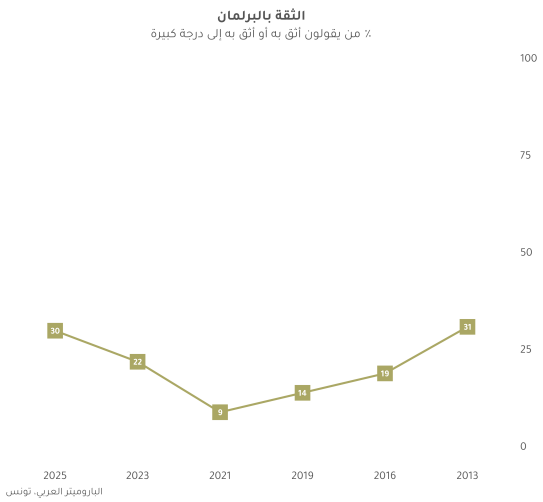

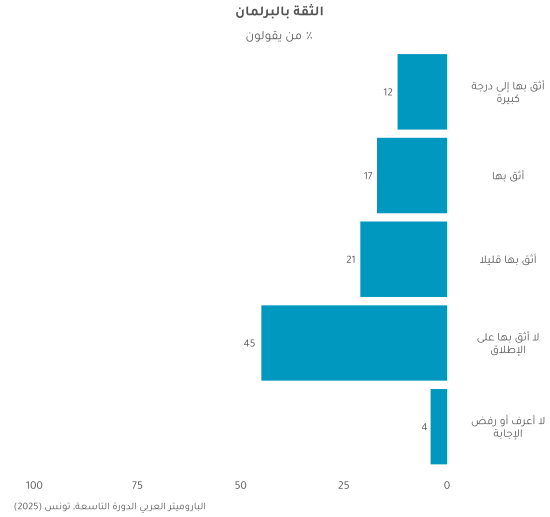

على عكس الحكومة والبرلمان اللذان شهدا زيادة في الثقة الشعبية بهما منذ 2023، لم تشهد مؤسسات المجتمع المدني ارتفاعًا في الثقة. يقول ثلث السكان تقريبًا اليوم (35 بالمئة) إن لديهم الكثير أو بعض الثقة في المجتمع المدني. يمثل هذا انخفاضًا من 40 بالمئة في 2023. ولكن، يكشف تباين الثقة بحسب العمر ظاهرة جديرة بالاهتمام. بينما يعبر الثلث فقط ممن هم 30 عامًا أو أكبر (32 بالمئة) عن ثقتهم في منظمات المجتمع المدني، يقول نصف الشباب (49 بالمئة) الأمر ذاته. يعكس هذا على الأرجح تشكيكًا من الأجيال الأكبر في فائدة المجتمع المدني مقارنة بحماس ومشاركة الشباب في هذه المجموعات.

أداء الحكومة

لم تتغير تقييمات الخدمات العامة تقريبًا خلال العامين الماضيين في تونس. يعرب 36 بالمئة من المواطنين اليوم عن رضاهم إزاء النظام التعليمي في البلاد. في 2023، قال ثلاثة من كل عشرة الأمر ذاته. يصنف النظام التعليمي أولًا (24 بالمئة) عند سؤال التونسيين عن أولويات الإنفاق الحكومي في السنوات القادمة. يجدر بالذكر أن الفئات الأقل تعليمًا تميل للتعبير عن رضاها عن التعليم من نظرائهم الحاصلين على تعليم عال بمعدل الضعف (41 بالمئة مقابل 19 بالمئة). قد يكون لدى المواطنين الأعلى تعليمًا توقعات أكبر تجاه النظام، مما يسبب رضا أقل إزاء الوضع الحالي.

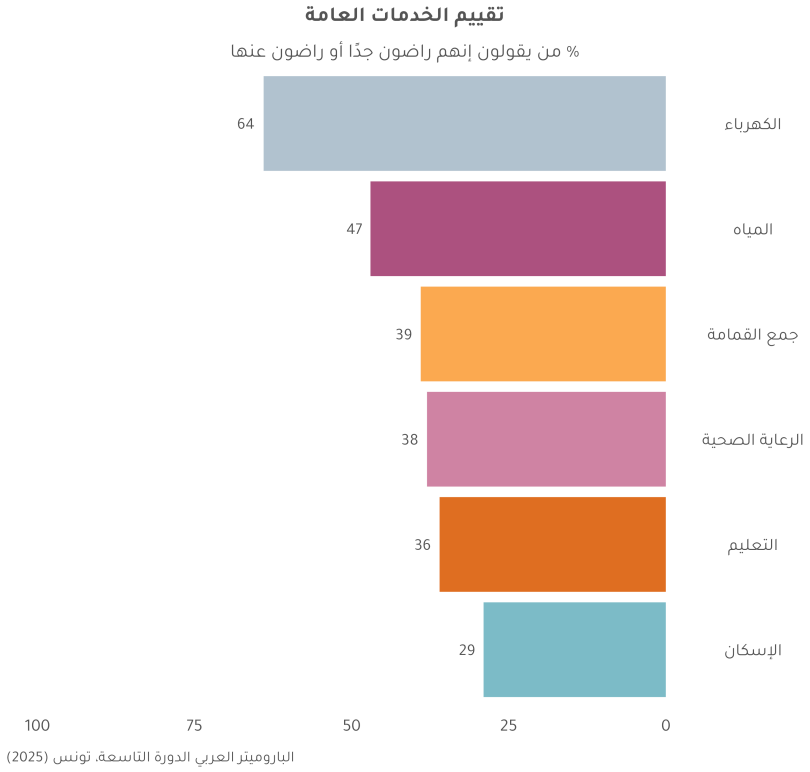

جزء مماثل من التونسيين يقولون إنهم راضون جدًا أو راضون عن نظام الرعاية الصحية (38 بالمئة). بالنسبة للأولويات، الإنفاق على النظام الصحي يصنف ثانيًا بالتساوي مع التنمية الاقتصادية إذ يشير خمس التونسيين لكل منهما باعتباره أهم الأولوليات بالنسبة لهم. بالإضافة، يعبر أربعة من كل عشرة (39 بالمئة) عن الرضا إزاء خدمات جمع القمامة، ولم يتغير هذا المعدل منذ 2023 حين قال 37 بالمئة الأمر نفسه. كما في حالة نظام التعليم، التونسيون الأعلى تعليمًا أقل رضًا عن نظام الرعاية الصحية وخدمات جمع القمامة بفارق 14 نقطة و15 نقطة، على التوالي. يعزز هذا التباين فكرة أن الاختلاف في التوقعات يؤدي إلى اختلاف في التقييمات.

تقييم توفير المياه والكهرباء أكثر إيجابية. يقول الثلثين تقريبًا (64 بالمئة) إنهم راضون جدًا أو راضون عن توفير الكهرباء بينما يقول الأمر ذاته 47 بالمئة عن توفير المياه.

رغم أن تقييمات الخدمات العامة بقيت مشابهة لمعدلات 2023، يقيم التونسيون أداء الحكومة في قضايا اقتصادية بشكل أكثر إيجابية مما فعلوا قبل عامين. فيما يتعلق بخلق فرص العمل، يقول أربعة من كل عشرة تقريبًا (38 بالمئة) إن الحكومة تقوم بعمل جيد جدًا أو جيد على هذا الصعيد. الحاصلون على تعليم جامعي والشباب، رغم ذلك، أقل قناعة بهذا الأداء. مع ذلك، بالمقارنة، في 2023، أعرب خُمس التونسيين فقط عن آراء إيجابية عند سؤالهم عن أداء الحكومة في خلق فرص عمل.

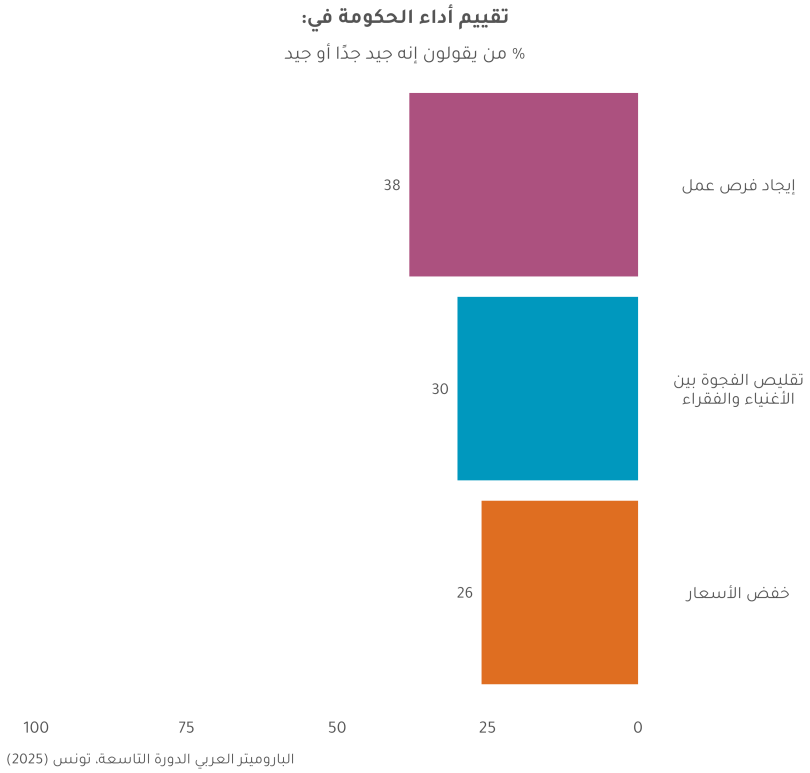

أما بالنسبة لتقليص الفجوة الاقتصادية، يحمل هذا التقييم الإيجابي 30 بالمئة من التونسيين، في ارتفاع من 22 بالمئة قبل عامين. لهذا التقييم أهمية خاصة بالنظر لأن ثلاثة أرباع المواطنين (73 بالمئة) يرون أن الفجوة بين الأغنياء والفقراء في تونس تمثل مشكلة. بالإضافة، يعتقد الربع (26 بالمئة) أن الحكومة تؤدي عملًا جيدًا في خفض الأسعار. تضاعف هذا المستوى مقارنة بقبل عامين حين قال 12 بالمئة فقط الأمر ذاته.

الهجرة

اليوم، يقول أربعة من كل عشرة (41 بالمئة) تونسيين إنهم يريدون أن يهاجروا. يعرب ثلثي الشباب (67 بالمئة) عن رغبتهم في مغادرة تونس مقارنة بثلث (34 بالمئة) الأكبر سنًا فقط. الحاصلون على تعليم جامعي أكثر ميلًا للتعبير عن رغبتهم في الهجرة بفارق عشر نقاط مئوية عن المواطنين الحاصلين على تعليم ثانوي فقط أو أقل. كذلك، الرجال أكثر تعبيرًا عن رغبات مشابهة من النساء (47 بالمئة مقابل 36 بالمئة). الغالبية الساحقة من الراغبين في الهجرة تشير إلى الأوضاع الاقتصادية (78 بالمئة) كسبب للهجرة. يشير أقل من واحد من كل عشرة إلى كل من التعليم (ثمانية بالمئة)، الفساد (ثمانية بالمئة) أو أسباب أخرى.

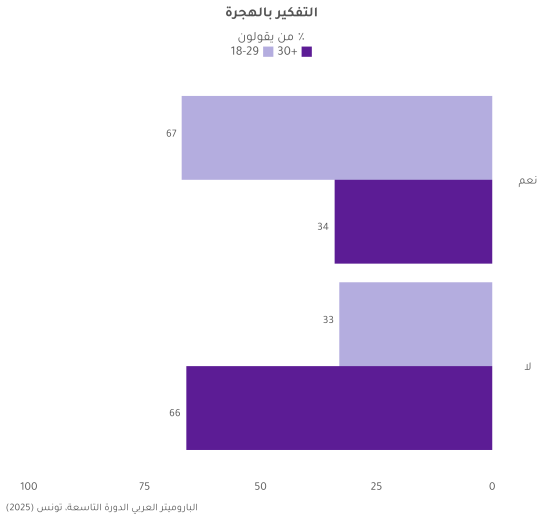

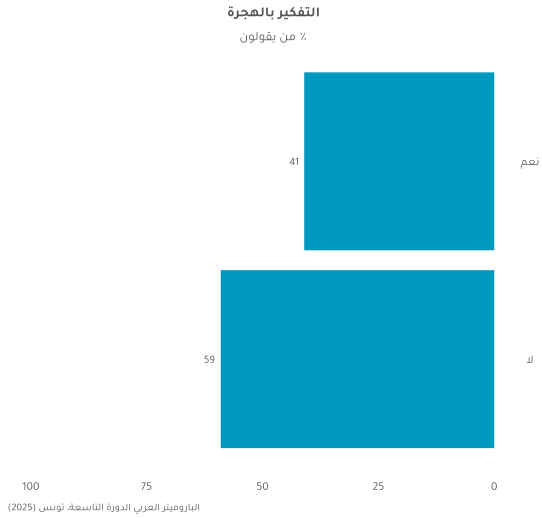

من بين الراغبين في مغادرة تونس، يقول اثنان من كل خمسة إنهم يستعدون بالفعل للهجرة. الشباب أكثر توجهًا نحو اتخاذ خطوات عملية للمغادرة من الأكبر سنًا بمعدل الضعف تقريبًا (58 بالمئة مقابل 31 بالمئة).

ينظر المهاجرون المحتملون من تونس إلى دول اوروبا الغربية تحديدًا باعتبارها الوجهات المفضلة لهم. فرنسا، والتي تربطها بتونس علاقات تاريخية وجالية تونسية كبيرة، هي الوجهة المفضلة لثلث المهاجرين المحتملين (34 بالمئة)، تليها إيطاليا (27 بالمئة) وألمانيا (24 بالمئة).

الكثير من الراغبين في الهجرة مستعدون لفعل ذلك بدون المستندات اللازمة؛ يقول أربعة من كل عشرة ذلك. هذه المستويات لم تتغير خلال الأربع سنوات الماضية، إذ قال الأمر ذاته 42 بالمئة من المهاجرين المحتملين في 2023. هذا الاستعداد أكثر انتشارًا في أوساط التونسيين الأقل تعليمًا. نصف المهاجرين المحتملين الحاصلين على تعليم ثانوي فقط أو أقل يقولون إنهم مستعدون للهجرة حتى بدون الأوراق الرسمية الضرورية. بالمقابل، 16 بالمئة فقط من الحاصلين على تعليم أعلى يشاركونهم هذا الموقف. كذلك، الرجال أكثر استعدادًا للمغادرة دون أوراق من النساء بمعدل الضعف تقريبًا (51 بالمئة مقابل 27 بالمئة). يُحتمل أن تلعب الحسابات الشخصية المتعلقة بإمكانية الحصول على وظيفة بعد الهجرة دورًا في هكذا قرارات.

المشاركة المدنية

بعد عقد ونصف من ثورة الياسمين في 2011، يزداد ابتعاد التونسيين عن السياسة وعدم اهتمامهم بها. لا يقول أكثر من ربع المواطنين (24 بالمئة) إنهم مهتمون جدًا أو مهتمون بالسياسة. ظل هذا المستوى ثابتًا منذ 2023 وهو يمثل أقل مستوى اهتمام سياسي منذ 2011. بالإضافة، يقول نصف التونسيين (48 بالمئة) إنهم غير مهتمون إطلاقًا بالسياسة. الشباب أقل اهتمامًا من الأجيال الأكبر (17 بالمئة مقابل 27 بالمئة). النساء أيضًا أقل اهتمامًا من الرجال بفارق 12 نقطة مئوية؛ لم تتغير هذه المعدلات منذ 2023.

هذا الابتعاد عن السياسة ينعكس أيضًا في المشاركة المدنية. بينما يقول نصف التونسيين (51 بالمئة) إنهم يتطوعون أو يدعمون قضايا معينة، يقول أربعة بالمئة فقط إنهم أعضاء في منظمة مدنية. أضف إلى ذلك، يقول ثلاثة من كل عشرة إن المجتمع المدني لا يلعب دورًا في البلاد. هذا الرأي أكثر انتشارًا في أوساط كبار السن من الشباب (31 بالمئة مقابل 21 بالمئة) وفي أوساط الرجال أكثر من النساء (36 بالمئة مقابل 24 بالمئة).

قضايا النوع الاجتماعي

يعتقد نصف التونسيين على الأقل (54 بالمئة) إن الرجال بشكل عام أفضل في القيادة السياسية من النساء. نسبة مماثلة قالت الأمر نفسه في 2023 (52 بالمئة)، وهي نسبة مشابهة للمستويات المرصودة بين عامي 2013 و2019. كما هو متوقع،

يعتنق الرجال هذا الرأي أكثر من النساء بفارق 18 نقطة مئوية.

على ذلك، يدعم التونسيون بشكل كبير مشاركة المرأة في السياسة. يقول ثلاثة أرباع المواطنين (77 بالمئة) إنه يجب تخصيص عدد من المقاعد البرلمانية للنساء بينما يقول ثمانية من كل عشرة (79 بالمئة) الأمر ذاته عن الحقائب الوزارية. تدعم الأجيال الأكبر أكثر من الشباب الكوتا النسائية في البرلمان (78 بالمئة مقابل 70 بالمئة) والحكومة (81 بالمئة مقابل 70 بالمئة). النساء كذلك أكثر دعمًا للكوتا من الرجال بفارق 11 نقطة مئوية في البرلمان و12 نقطة مئوية في الحكومة.

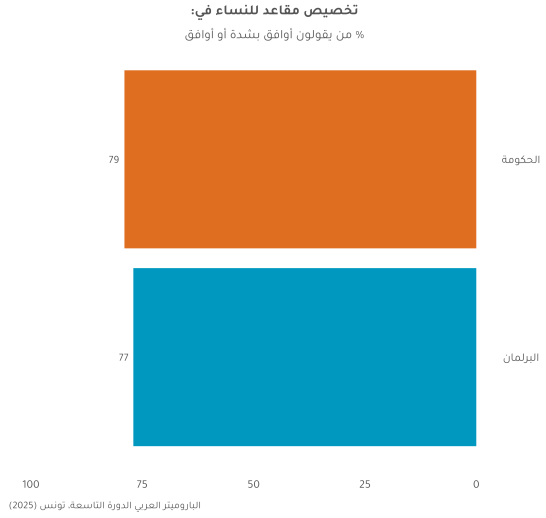

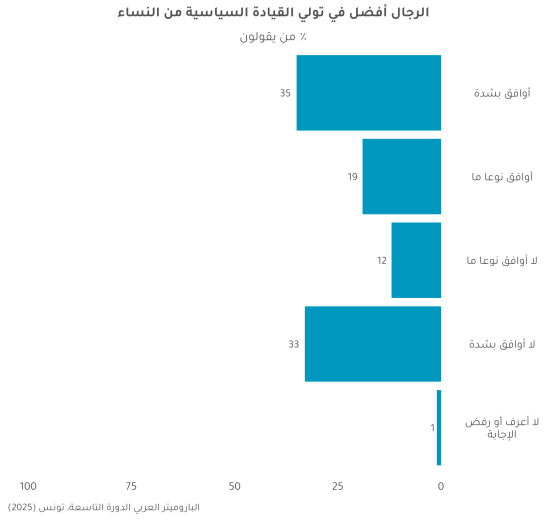

أما بالنسبة للتوظيف، تقول الغالبية العظمى من التونسيين إن الرجال والنساء يجب أن يحصلوا على فرص عمل متساوية (84 بالمئة). هذا المستوى مشابه لمستوى 2023 حين قال 83 بالمئة الأمر نفسه. مرة أخرى، النساء أكثر ميلًا لاعتناق هذا الرأي من الرجال (91 بالمئة مقابل 77 بالمئة). رغم ذلك، يُرى أن النساء التونسيات يواجهن عراقيل أكثر أمام عملهن. من بين هذه العراقيل قلة خيارات رعاية الأطفال (24 بالمئة)، تليها عدم توفر فرص العمل (19 بالمئة) وضعف الأجور (14 بالمئة). بالإضافة، يبدو أن التحرش بالنساء في مكان العمل ظاهرة منتشرة. يقول سبعة من كل عشرة (71 بالمئة) إنها منتشرة إلى حد كبير أو إلى حد ما.

تمثل الأدوار الجندرية داخل البيت مصدر تباين أكبر في الآراء بين التونسيين. يقول أكثر من النصف (57 بالمئة) إن الكلمة الأخيرة في كل القرارات المتعلقة بالعائلة يجب أن تكون للرجل. يمثل هذا ارتفاعًا من 43 بالمئة في 2021، والذي كان أقل معدل يسجل في تونس. مستوى هذا العام مماثل لمستوى عام 2016 (58 بالمئة). ربما من غير المستغرب أن يقول سبعة من كل عشرة رجال (71 بالمئة) إنه يجب أن تكون لهم الكلمة الفصل في القرارات الأسرية؛ وهو رأي توافقهم عليه أقل من نصف النساء (47 بالمئة). يجدر بالذكر أن الحاصلين على تعليم جامعي أقل موافقةً على هذا الطرح من الحاصلين على تعليم ثانوي فقط أو أقل بفارق 21 نقطة مئوية (40 بالمئة مقابل 61 بالمئة).

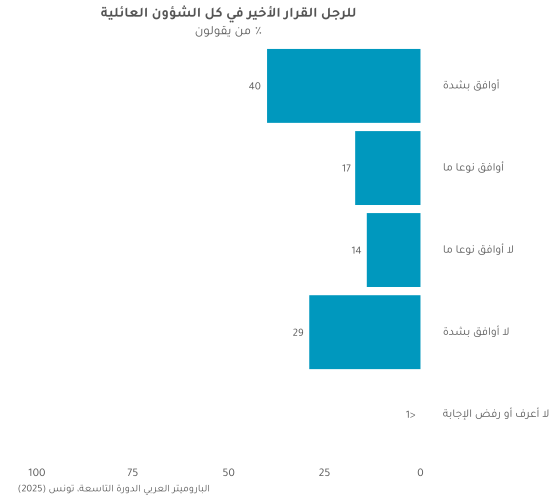

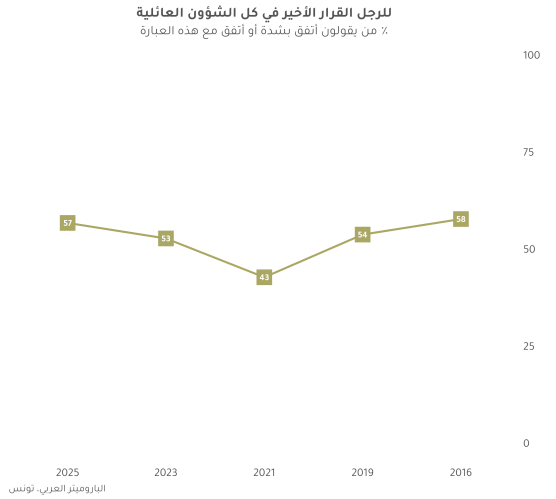

يدعم ثلثي التونسيين تقريبًا (64 بالمئة) حق المرأة في منح الجنسية لأبنائها إذا ما تزوجت بأجنبي. بالإضافة للنساء، واللواتي هن أكثر دعمًا لهذا الأمر من الرجال (71 بالمئة مقابل 57 بالمئة)، يوافق الشباب على هذا الرأي أكثر من الكبار سنًا بفارق 17 نقطة مئوية. الحاصلون على تعليم عال هم أيضا أكثر دعمًا لمنح النساء هذا الحق من الحاصلين على تعليم ثانوي فقط أو أقل (75 بالمئة مقابل 61 بالمئة).

يعتقد ستة من كل عشرة تونسيين (61 بالمئة) إن العنف ضد المرأة تزايد خلال العام الماضي. يمثل هذا زيادة طفيفة من 54 بالمئة في 2023، معادلًا مستويات 2021 حين قال 61 بالمئة أيضًا الشيء نفسه. تقول ثلثا النساء (66 بالمئة) إن العنف ازداد مقارنة بـ55 بالمئة من الرجال. تتعرض النساء كذلك للتحرش في الشارع، إذ يقول 80 بالمئة من التونسيين إن هذه الأشكال من المضايقات منتشرة إلى حد كبير أو إلى حد ما. بالمقابل، يرى أقل من الخمس (18 بالمئة) أن النساء يتعرضن للمضايقات في البيت.

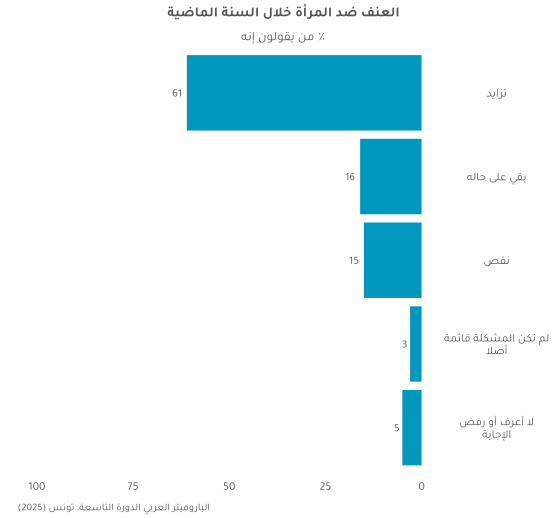

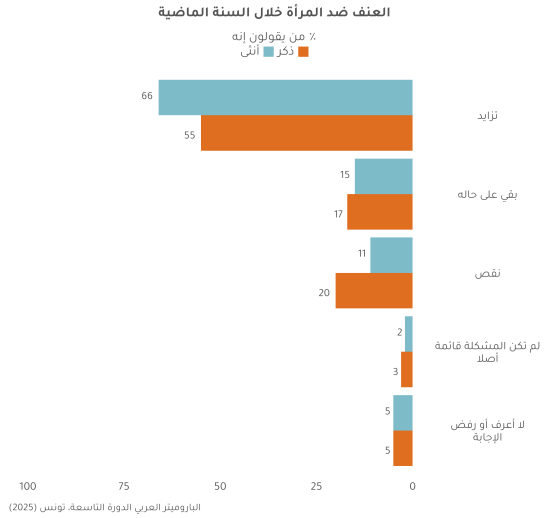

البيئة

يستمر المواطنون في اعتبار المياه مصدر القلق الرئيسي بالنسبة للبيئة في تونس. تلوث مياه الشرب (33 بالمئة)، تلوث المسطحات المائية (13 بالمئة)، وشح مصادر المياه (13 بالمئة) تتصدر قائمة التحديات البيئية التي تواجهها البلاد. لا يشير أكثر من واحد من كل عشرة إلى أي من التحديات الأخرى، مثل جودة الهواء (عشرة بالمئة)، تغير المناخ (تسعة بالمئة)، أو إدارة النفايات (سبعة بالمئة).

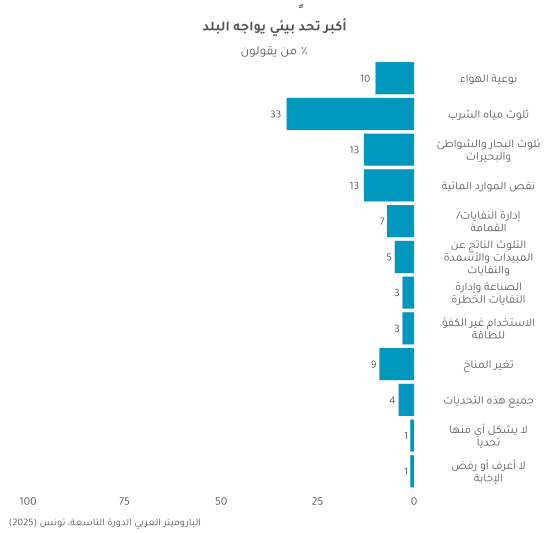

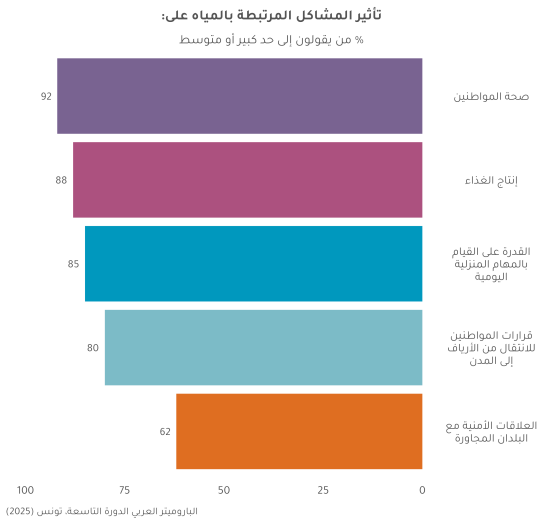

يرى التونسيون تأثير قضايا المياه على حياتهم. يقول ثمانية من كل عشرة على الأقل إن هذه القضايا المرتبطة بالمياه تؤثر على حياتهم اليومية. في البيت، يعبر 85 بالمئة عن تأثر قدرتهم على أداء وظائفهم المنزلية اليومية كنتيجة لهذه القضايا. يقول تسعة من كل عشرة (92 بالمئة) إن هذه القضايا تؤثر على صحة الناس، بينما يقول 88 بالمئة إنها تؤثر على إنتاج الغذاء. تعزو الغالبية العظمى (80 بالمئة)، ولو جزئيًا، ظاهرة الانتقال من المناطق الريفية إلى المدن إلى هذه المشاكل المرتبطة بالمياه. لذلك، لا يُستغرب أن يعرب أكثر من نصف التونسيين (57 بالمئة) عن قلقهم إزاء احتمالية اضطرارهم للانتقال من بيوتهم خلال السنوات القليلة القادمة بسبب آثار تغير المناخ. على مستوى الدولة، ترى أغلبية ارتباطًا بين هذه المشاكل وعلاقة تونس الأمنية بجيرانها (62 بالمئة).

يعتقد نصف التونسيين أنهم على اطلاع كبير أو متوسط بمسألة تغير المناخ. ينتشر هذا الرأي بين الحاصلين على تعليم جامعي (63 بالمئة مقابل 46 بالمئة من الأقل تعليمًا). أغلبيات واضحة ترى أنه من مسؤولية الحكومة (86 بالمئة)، القطاع الخاص (83 بالمئة)، والمواطنين الآخرين (77 بالمئة) معالجة مشكلة تغير المناخ.

بالنظر إلى تعبير ثلاثة أرباع المواطنين (77 بالمئة) عن قلقهم إزاء الكوارث البيئية، لا يُستغرب أن يطالب التونسيون حكومتهم بأن تقوم بعمل أكبر لمعالجة تغير المناخ (72 بالمئة). بقي هذا المعدل على حاله منذ 2023 (73 بالمئة). قد يكون من الجدير بالملاحظة أن الأجيال الأكبر سنًا أكثر دعمًا لعمل حكومي أكبر في مواجهة تغير المناخ من الشباب بفارق تسع نقاط مئوية. يدعم التونسيون بشكل واسع التركيز على تعليم التلاميذ حول تغير المناخ في المدارس (81 بالمئة). أضف إلى ذلك، ثمة دعم واسع لبعض إجراءات حماية البيئة ومنها تطوير خيارات الطاقة البديلة وإنهاء استخدام الوقود الأحفوري. بالمقابل، التونسيون أقل تأييدًا للإجراءات التي قد تضطرهم لتغيير أسلوب حياتهم الشخصية. تفشل إجراءات مثل تقليل استخدام الطاقة في المنزل (34 بالمئة)، عدم استخدام المواد البلاستيكية (41 بالمئة)، أو استخدام السيارات الكهربائية (27 بالمئة) في الحصول على دعم الغالبية في تونس.

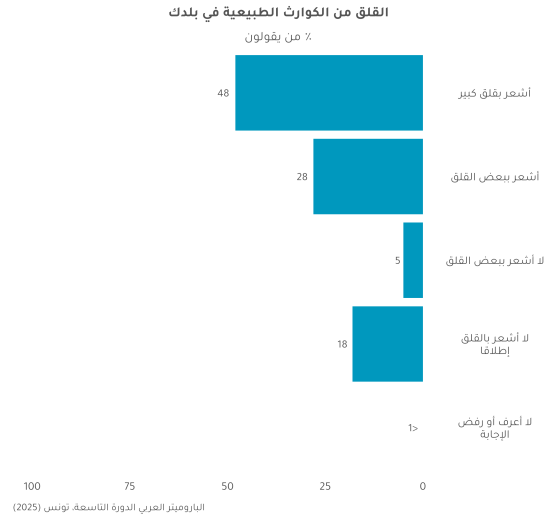

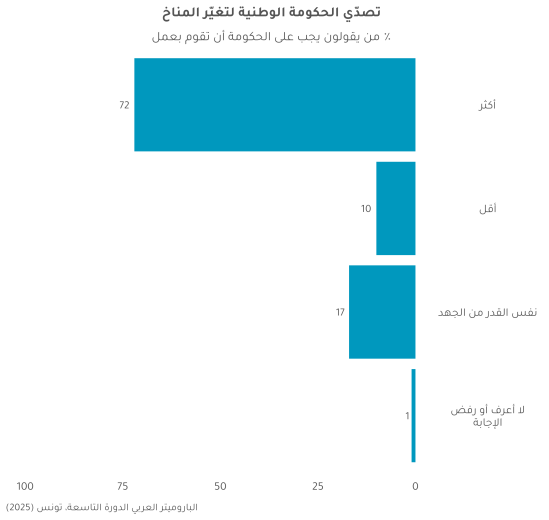

الديمقراطية

بقيت آراء التونسيين حول أنظمة الحكم على حالها في السنوات الأخيرة. عند السؤال عن نوع الحكومة المفضل لديهم، يقول ثلثا التونسيين (67 بالمئة) إن الديمقراطية هي الخيار المفضل دائمًا. لم يتغير هذا المستوى منذ 2019 (63 بالمئة). بينما يحمل هذا الرأي ثلاثة أرباع الحاصلين على تعليم جامعين، 64 بالمئة فقط من الأقل تعليمًا يوافقونهم الرأي. يجدر بالذكر أن الشباب أقل قولًا بأن الديمقراطية مفضلة دائمًا مقارنة بالأكبر سنة بفارق عشر نقاط مئوية. في الوقت ذاته، يقول واحد فقط من كل عشرة تقريبًا (12 بالمئة) من التونسيين إنه في بعض الظروف، قد تكون الحكومة غير الديمقراطية هي الخيار المفضل، بينما يقول 16 بالمئة إن نوع الحكومة لا يهم بالنسبة لهم.

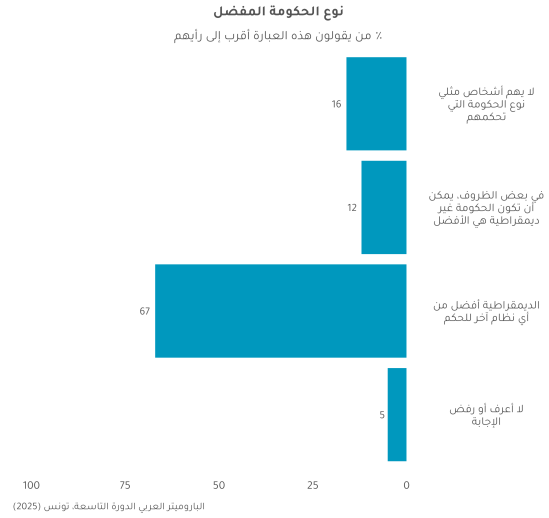

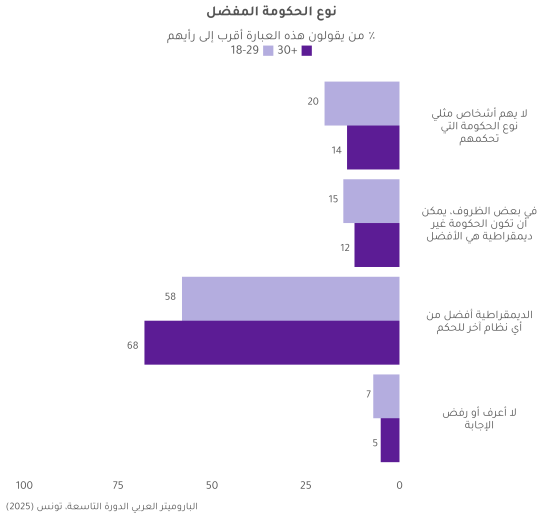

رغم الدعم الواضح للديمقراطية، ثمة شعور ظاهر بأن التونسيون يتوقعون نتائج ملموسة من نظامهم السياسي. ترى أغلبية كبيرة (78 بالمئة) أن نوع الحكومة لا يهم طالما كانت قادرة على حل مشاكل البلاد الاقتصادية. هذا تحديدًا هو رأي

الأجيال الأكبر، حيث يقول ثمانية من كل عشرة منهم (81 بالمئة) ذلك، مقارنة بـ62 بالمئة من الشباب.

كما يعتقد ثلثا المواطنين (66 بالمئة) أن بلادهم تحتاج إلى قائد قوي بإمكانه الالتفاف على القوانين إن لزم الأمر. على ذلك، يمثل هذا المعدل انخفاضًا بـ11 نقطة مئوية مقارنة بعام 2023 حين عبر 77 بالمئة عن هذا الرأي. بالإضافة، يقول 64 بالمئة من التونسيين إنه طالما كانت الحكومة قادرة على توفير الأمن والاستقرار، فنوع النظام السياسي لا يهم. يوافق على هذا الطرح ثلثا (66 بالمئة) التونسيين الأكبر سنًا. الأجيال الشابة تبدو أقل اقتناعًا بهذه الآراء إذ يوافق نصفهم فقط (51 بالمئة) على هذا الطرح.

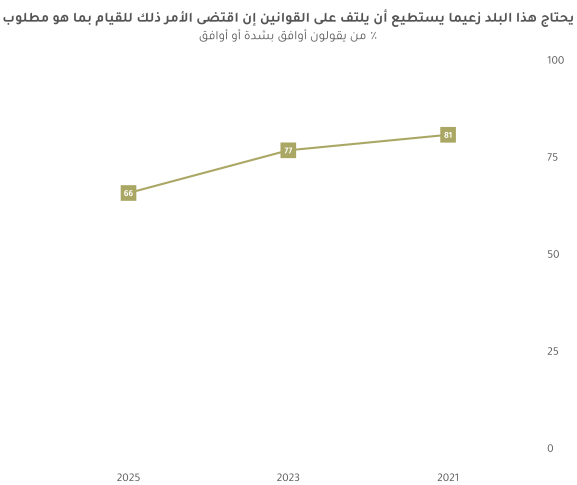

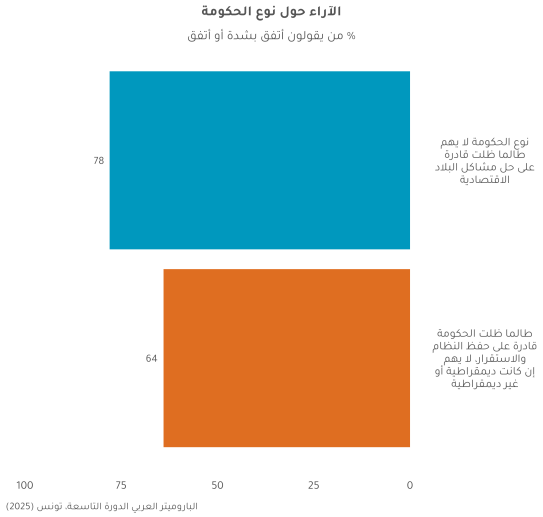

يمكن فهم هذه الآراء بشكل أفضل من خلال النظر في فهم وتعريف التونسيين للـ"ديمقراطية". عند سؤالهم لاختيار سمة رئيسية للديمقراطية، يختلف التونسيون بشكل كبير. يشير ثلاثة من كل عشرة (29 بالمئة) إلى توفير الاحتياجات الأساسية، بينما يشير خُمس إلى غياب الفساد والمساواة أمام القانون (21 بالمئة لكل خيار). تأتي الأمان الشخصي من المخاطر في المرتبة الرابعة بـ14 بالمئة. الانتخابات الحرة والنزيهة هي الأقل اختيارًا من بين سمات الديمقراطية بخمسة بالمئة فقط. تعزز هذه البيانات نتائج سابقة من استطلاع الدورة الثامنة من الباروميتر العربي: يحكم التونسيون على الديمقراطية من خلال مخرجاتها أكثر بكثير من مدخلاتها.

العلاقات الدولية

يتصاعد عدم رضا التونسيين على القوى الغربية. في 2023، شمل استطلاع الدورة الثامنة من الباروميتر العربي الفترة السابقة والفترة اللاحقة لأحداث السابع من أكتوبر، وهي الفترة التي شهدت تغيرات كبرى في رؤية مواطني المنطقة، بما في ذلك التونسيين، للقوى الأجنبية. الاستطلاع الحالي هو أول استطلاع للباروميتر العربي في تونس بعد الأحداث الدامية في ذلك اليوم وحرب إسرائيل التي عقبته على غزة.

ثمة تغير كبير بالنسبة للولايات المتحدة. يقول الربع فقط من التونسيين إنهم يحملون آراء إيجابية تجاه أمريكا. ثلاثة من كل خمسة يقولون إنهم يحملون آراء سلبية جدًا. في 2021، أعرب ثلث التونسيين عن نظرة إيجابية للقوة الدولية الكبرى. حطمت حرب غزة هذه النظرة. في الأيام السابقة للسابع من أكتوبر، وجد الباروميتر العربي أن 40 بالمئة من التونسيين يفضّلون الولايات المتحدة. ولكن، بعد عشرين يومًا من الحدث، قُدّر أن 10 بالمئة فقط استمروا في حمل الرأي الإيجابي نفسه[1]. بينما يبدو من الاستطلاع الحالي أن النظرة لأمريكا قد ثبتت جزئيًا عن الربع، يمثل ذلك هبوطًا كبيرًا مقارنة بالسابق. يجدر بالذكر أن الشباب يميلون للنظر بإيجابية بفارق 13 نقطة مئوية. التونسيون الأكبر سنًا أكثر سلبية في تقييمهم للولايات المتحدة؛ بينما يقول 64 بالمئة منهم إن نظرتهم سلبية جدًا، يشاركهم الرأي 48 بالمئة فقط من الشباب.

[1] يمكن الاطلاع على تفاصيل أكثر من هنا.

ما تزال فرنسا تتمتع بدعم شعبي واسع بين التونسيين. يقيّم أكثر من النصف (58 بالمئة) القوة الأوروبية بشكل إيجابي، في زيادة من 47 بالمئة عند بداية الحرب على غزة. من المُحتمل أن اختلاف تغير النظرة مقارنة بأمريكا يرتبط باعتراف فرنسا بالدولة الفلسطينية. رغم ذلك، يظل رأي ثلاثة من كل عشرة تجاه فرنسا سلبيًا جدًا.

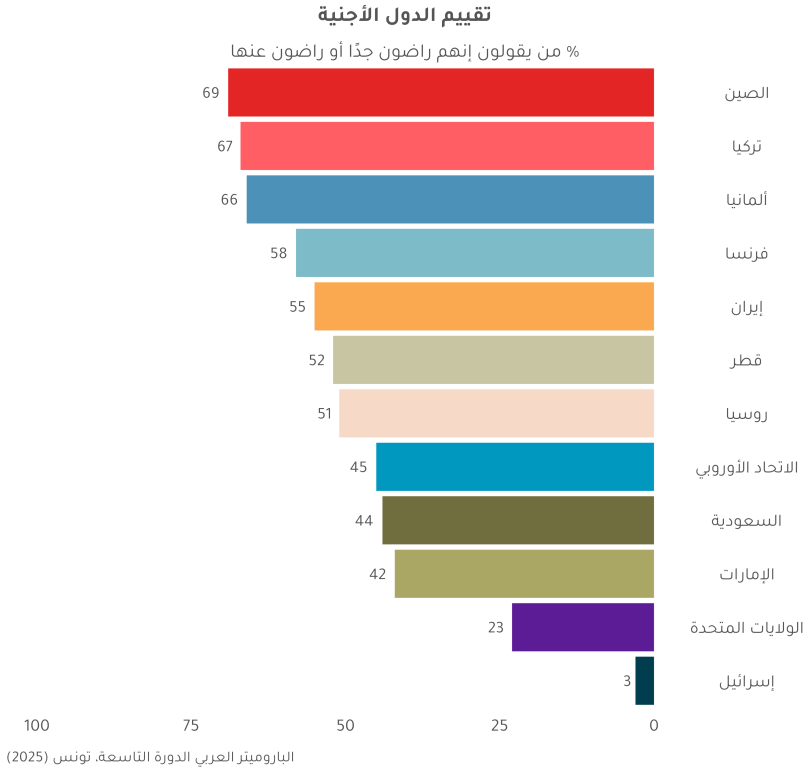

ينظر ثلثا المواطنين (66 بالمئة) إلى ألمانيا بشكل إيجابي. هذا هو رأي الشباب التونسي، إذ يقول ثلاثة أرباعهم (77 بالمئة) إنهم يحملون آراء إيجابية تجاه ألمانيا مقارنة بـ61 بالمئة من نظرائهم الأكبر سنًا. يفضّل الاتحاد الأوروبي 45 بالمئة من الناس، بينما يقول قرابة النصف إن لديهم آراء سلبية بعض الشيء (عشرة بالمئة) أو سلبية جدًا (38 بالمئة) تجاه المنظمة.

تضاءل الدعم الشعبي لروسيا من 60 بالمئة في 2023 إلى 51 بالمئة في 2025. يظل هذا المستوى أعلى من الفترة السابقة للغزو الروسي لأوكرانيا رغم ذلك. لا يبدو أن الغزو يلعب دورًا في نظرة التونسيين لروسيا. بينما يقيّم ثلاثة من كل خمسة شباب (59 بالمئة) روسيا بشكل إيجابي، يوافقهم الرأي نصف نظرائهم الكبار فقط (48 بالمئة).

من بين القوى الأجنبية، تتمتع الصين بالدعم الشعبي الأوسع في تونس. يقول سبعة من كل عشرة تونسيين (69 بالمئة) إنهم يحملون آراء إيجابية جدًا أو إلى حد ما تجاهها. لم يتغير هذا الموقف خلال العامين الماضيين وهو أعلى بكثير مما كان عليه في 2021 (50 بالمئة).

إقليميًا، ينظر الثلثان (67 بالمئة) إلى تركيا إيجابيًا، كما كان الحال في 2023، بينما يقول الأمر ذاته حول إيران أكثر من النصف (55 بالمئة). أقل من النصف يقيّمون السعودية (44 بالمئة) والإمارات (42 بالمئة) بشكل إيجابي. دعم قطر أكبر إذ يقول 52 بالمئة إنهم يحملون آراءً إيجابيةً تجاه الدولة الخليجية.

تتسق تقييمات القادة الأجانب مع تقييمات دولهم. الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، هو الأقل شعبيةً من بين القادة الذين سُئل التونسيون عنهم. أقل من الخُمس (14 بالمئة) يقولون إن سياساته تجاه المنطقة جيدة جدًا أو جيدة. في الواقع، يقول أكثر من نصف التونسيين (55 بالمئة) إن سياساته سيئة جدًا، بينما يقول واحد من كل أربعة تقريبًا (23 بالمئة) إنها سيئة. ولكن بالنسبة للتأييد الشعبي، حظ ترامب ليس أسوء من سابقه، جو بايدن، الذي حصد دعم 21 بالمئة فقط قبل

عامين. على ذلك، عند طلب مقارنة الاثنين بشكل مباشر، يقول نصف التونسيين إن سياسات ترامب أسوء للمنطقة من سياساته بايدن.

في المقابل، يتمتع الرئيس الصيني تشي جين بينغ بشعبية واسعة في تونس. ثلاثة من كل خمسة (61 بالمئة) يحملون آراءً إيجابية تجاهه. هذا المستوى أعلى من شعبية الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين (49 بالمئة)؛ مع ذلك، يواصل الرجلان حصد التأييد الشعبي المتزايد في تونس، بالنظر إلى أن الثلث فقط أعرب عن دعمه لهما في 2021.

تقييم القادة الأجانب

% من يقولون سياساته جيدة جدًا أو جيدة

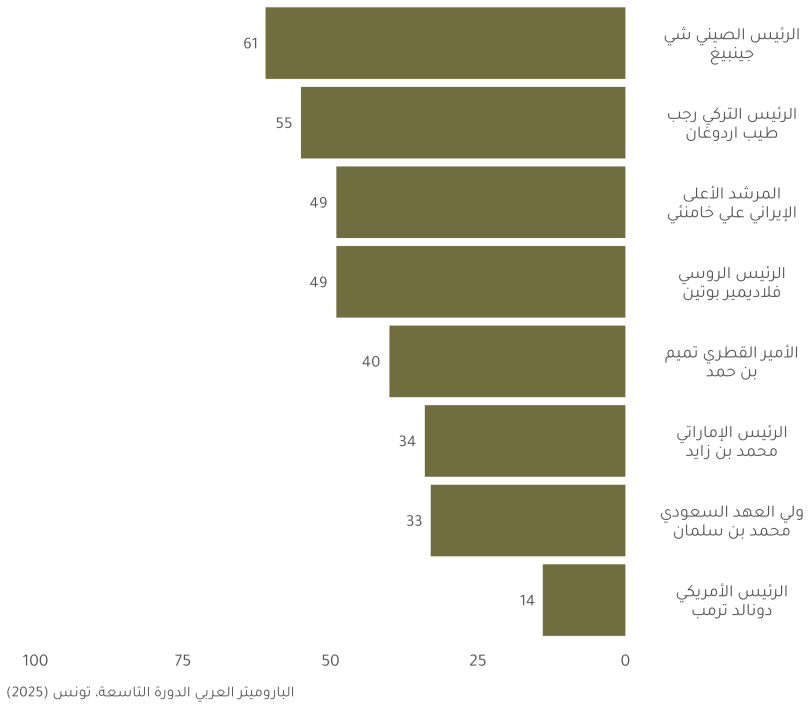

الباروميتر العربي الدورة التاسعة، تونس (2025)

من بين القادة الاقليميين، الرئيس التركي، رجب طيب اردوغان هو الأكثر شعبية في تونس، إذ يقول أكثر من النصف (55 بالمئة) إن سياساته جيدة. يلي اردوغان المرشد الأعلى الإيراني، علي خامنئي، الذي يحظى بتأييد نصف المواطنين (49 بالمئة). يُحتمل أن موقف إيران أثناء الحرب على غزة ومواجهتها مع إسرائيل قد تُرجمت إلى تأييد للقائد الإيراني. ارتفعت شعبية خامنئي بشكل كبير من 20 بالمئة في 2021 إلى 32 بالمئة في 2023، وأخيرًا إلى 49 بالمئة في 2025. الأمير القطري، تميم بن حمد آل ثاني، هو الثالث إذ يقول أربعة من كل عشرة تونسيين إن سياساته جيدة جدًا أو جيدة للمنطقة.

يخسر قادة الخليج الآخرين معركة الدعم الشعبي في تونس.اليوم، يؤيد الثلث فقط ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان (33 بالمئة) والرئيس الإماراتي، محمد بن زايد (34 بالمئة). تمثل هذه النسب انخفاضًا واضحًا من قرابة النصف في 2023 بالنسبة للقائد السعودي (49 بالمئة) والقائد الإماراتي (45 بالمئة).

في المجمل، هذه التغيرات الظاهرة في التوجهات العامة تجاه الفاعلين الدوليين تعكس تأثير الحرب على غزة وآثارها في آراء التونسيين. من أبدوا الدعم للفلسطينيين، بشكل مادي أو معنوي، يحظون بتأييد أكبر من أولئك الذين وقفوا على الحياد. هذا هو الحال بالدرجة الأولى بالنسبة للقادة الإقليميين حيث التوقعات حول تضامنهم مع فلسطين أعلى.

الآراء حول حرب غزة

يتفق التونسيون عمومًا في رؤيتهم وتقييمهم للحرب على غزة. يصنف ستة من كل عشرة تقريبًا العنف في ما بعد 7 أكتوبر على أنه إما إبادة جماعية (31 بالمئة) أو مجزرة (29 بالمئة). أقليات صغيرة تصف الأحداث على أنه حرب (12 بالمئة)، تطهير عرقي (تسعة بالمئة)، أو قتل جماعي (تسعة بالمئة).

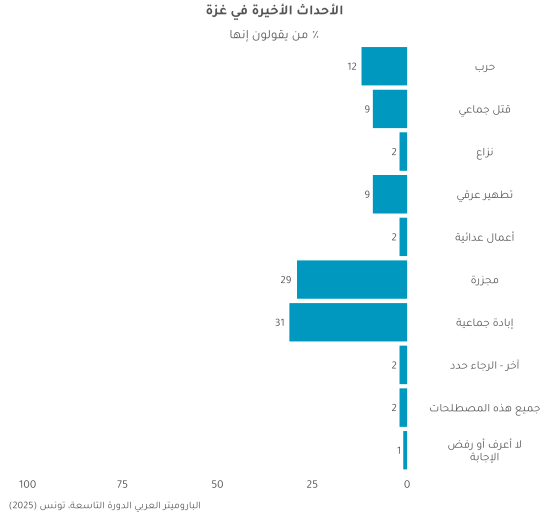

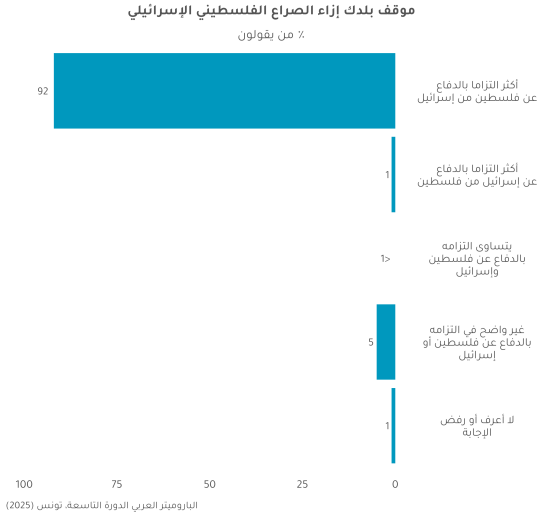

تقول الغالبية الساحقة (92 بالمئة) في تونس إن بلادهم ملتزمة بالدفاع عن فلسطين أكثر من الدفاع عن إسرائيل. أغلبية أصغر (62 بالمئة) تقول الأمر ذاته عن إيران. بالمقابل، يعتقد ثلثا المواطنين تقريبًا (69 بالمئة) أن الولايات المتحدة ملتزمة بالدفاع عن إسرائيل أكثر من الدفاع عن فلسطين. هذه الاعتبارات هي على الأرجح الدافع الأساسي وراء زيادة شعبية إيران وهبوط شعبية الولايات المتحدة عند الرأي العام التونسي. تبدو الآراء تجاه المواقف التي اتخذتها قوى دولية وإقليمية أخرى تجاه الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي أكثر تباينًا.

يرى التونسيون أن الاعتراف بالدولة الفلسطينية خطوة مهمة لتحقيق العدالة للفلسطينيين. يقول أكثر من النصف (56 بالمئة) إنه خطوة مهمة وكافية أن تعترف الدول الغربية بدولة فلسطين. يعتقد الثلث (33 بالمئة) أن الخطوة مهمة ولكنها ليست كافية لتحقيق العدالة. واحد فقط من كل عشرة يرى هذا الاعتراف على أنه غير ضروري.

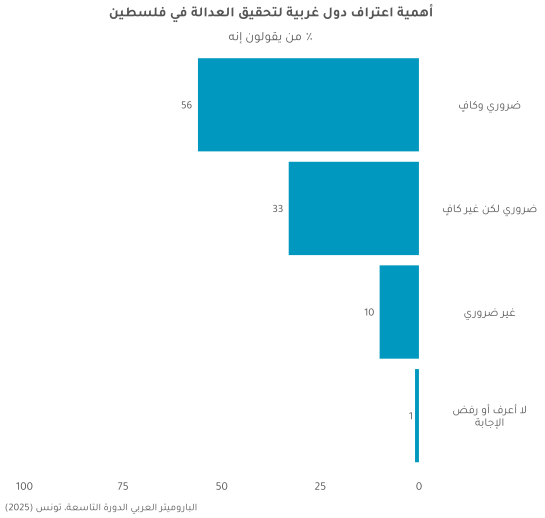

ينظر التونسيون إلى الدول التي دعمت إسرائيل تاريخيًا على أنها مسؤولة على معاناة الشعب الفلسطيني. يقول ثلاثة أرباع المواطنين إنه يجب محاكمة هذه الدول في محكمة الجنايات الدولية بجرائم مماثلة لإسرائيل (29 بالمئة) أو جرائم أكبر (46 بالمئة).

الخطة العربية لإعادة إعمار غزة تحظى بدعم شعبي واسع في تونس إذ يقول ثلاثة أرباع المواطنين إنهم يدعمونها بقوة (57 بالمئة) أو إلى حد ما (19 بالمئة). يعكس هذا الأمر دعم التونسيين لتعامل أعمق مع غزة لإعادة إعمار البلاد. رغبة التونسيين في دعم القضية الفلسطينية يتضح أيضًا من خلال قول الكثير منهم إنهم عبروا عن تضامنهم مع غزة بمتابعة الأخبار بشكل مستمر (61 بالمئة) ومقاطعة الشركات الداعمة لإسرائيل (48 بالمئة) من بين طرق تضامن أخرى أقل انتشارًا.

حول الباروميتر العربي

الباروميتر العربي هو شبكة بحثية مستقلة وغير حزبيّة، تقدم نظرة ثاقبة عن الإتجاهات والقيم الإجتماعية والسياسية والإقتصادية للمواطنين العاديين في العالم العربي.

لقد دأبنا على عمل استطلاعات رأي عام مدققة وممثلة لمستوى الدولة، بناء على نهج العينات الإحصائية، للسكان البالغين، على امتداد العالم العربي، في 15 دولة، منذ عام 2006 .

نحن أقدم وأكبر مستودع للبيانات المتاحة في متناول العامة حول آراء الرجال والنساء في المنطقة. تمنح نتائج استطلاعاتنا فسحة للمواطنين العرب للتعبير عن احتياجاتهم وإهتماماتهم.